

## الوضع الاقتصادي والمالي والمصرفي

أيار 2021

في أيار 2021، جاءت نتائج مؤشرات القطاع الاقتصادي الحقيقي المتوافرة متباينة قياساً على الشهر الذي سبق. وعلى صعيد النشاط المصرفي، تراجع كلّ من إجمالي مطلوبات /موجودات المصارف التجارية بنسبة 0,6%، وودائع القطاع الخاص بنسبة 0,7% والتسليفات الممنوحة له بنسبة 1,8%. وسجّل ميزان المدفوعات عجزاً بقيمة 181 مليون دولار ليصبح العجز التراكمي للأشهر الخمسة الأولى من العام الحالي بحدود 1,6 مليار دولار مقابل عجز أكبر بلغت قيمته 2,2 مليار دولار في الفترة ذاتها من العام 2020. وتابعت موجودات مصرف لبنان الخارجية بالعملات الأجنبية- من دون الذهب- تراجعها لتصل إلى 21,1 مليار دولار في نهاية أيار 2021. واستمرت معدلات الفائدة المصرفية في الانخفاض، فيما استقرت معدلات الفائدة على سندات الخزينة.

### أولاً- الوضع الاقتصادي العام

#### الشيكات المتقاصة

في أيار 2021، بلغت القيمة الإجمالية للشيكات المتقاصة ما يعادل 3112 مليون دولار مقابل 3828 مليون دولار في الشهر الذي سبق و2572 مليون دولار في أيار 2020، لتتخفص بنسبة 21,6% في الأشهر الخمسة الأولى من العام 2021 بالمقارنة مع الفترة ذاتها من العام الذي سبق. من جهة أخرى، بلغ معدّل دولرة قيمة الشيكات المتقاصة 55,8% في فترة كانون الثاني- أيار 2021 مقابل 64,1% في فترة كانون الثاني- أيار 2020، كما يتبيّن من الجدول أدناه.

#### جدول رقم 1- تطوّر الشيكات المتقاصة في الأشهر الخمسة الأولى من السنوات 2018-2021

نسبة التغير، %	2021	2020	2019	2018	
2020/2021					
					الشيكات بالليرة
					- العدد (آلاف)
44,7-	705	1274	1865	1910	
					- القيمة (مليار ليرة)
3,4-	11278	11680	13163	13494	
					- متوسط قيمة الشيك (آلاف الليرات)
74,5+	15997	9168	7058	7065	
					الشيكات بالعملات الأجنبية
					- العدد (آلاف)
30,7-	846	1221	2400	3042	
					- القيمة (مليون دولار)
31,7-	9460	13848	14682	18742	
					- متوسط قيمة الشيك (دولار)
1,4-	11182	11342	6118	6161	
					مجموع قيمة الشيكات (مليار ليرة)
21,6-	25539	32557	35296	41748	
					متوسط قيمة الشيك (آلاف الليرات)
26,2+	16466	13049	8276	8430	
					دولرة الشيكات، %
					- العدد
	54,5	48,9	56,3	61,4	
					- القيمة
	55,8	64,1	62,7	67,7	

المصدر: مصرف لبنان

## حركة الاستيراد

في شباط 2021 (آخر المعطيات المتوافرة)، بلغت قيمة الواردات السلعية 1033 مليون دولار مقابل 916 مليون دولار في الشهر الذي سبق و951 مليون دولار في شباط 2020. وبذلك، تكون قيمة الواردات السلعية قد تراجعت بنسبة 7,4% في الشهرين الأولين من العام 2021 بالمقارنة مع الفترة ذاتها من العام الذي سبق، كما تراجعت الكميات المستوردة بنسبة 7,5%.

وتوزعت الواردات السلعية في الشهرين الأولين من العام 2021 بحسب نوعها كالاتي: احتلت المنتجات المعدنية المركز الأول وشكلت حصتها 23,6% من المجموع، تلتها منتجات الصناعة الكيماوية (15,5%)، ثم منتجات المملكة النباتية (8,7%)، فالأحجار الكريمة وشبه الكريمة والمعادن الثمينة (8,2%)، فمنتجات صناعة الأغذية (7,1%). وعلى صعيد أبرز البلدان التي استورد منها لبنان السلع في الشهرين الأولين من العام 2021، حلت تركيا في المرتبة الأولى إذ بلغت حصتها 10,0% من مجموع الواردات، لتأتي بعدها الصين (8,6%)، فالولايات المتحدة الأميركية (7,2%)، ثم اليونان (6,7%)، فالإمارات العربية المتحدة (5,8%).

جدول رقم 2- الواردات السلعية في الشهرين الأولين من السنوات 2018-2021

نسبة التغير، % 2020/2021	2021	2020	2019	2018	
7,4-	1949	2105	2768	3140	الواردات السلعية (مليون دولار)

المصدر: المركز الآلي الجمركي

## حركة التصدير

في شباط 2021 (آخر المعطيات المتوافرة)، بلغت قيمة الصادرات السلعية 200 مليون دولار، مقابل 184 مليون دولار في الشهر الذي سبقه و343 مليون دولار في شباط 2020. وتراجعت قيمة الصادرات السلعية بنسبة 43,2% في الشهرين الأولين من العام 2021 بالمقارنة مع الفترة ذاتها من العام 2020.

وتوزعت الصادرات السلعية في الشهرين الأولين من العام 2021 بحسب نوعها كالاتي: احتلت الأحجار الكريمة وشبه الكريمة والمعادن الثمينة المركز الأول وبلغت حصتها 26,5% من مجموع الصادرات، تلتها منتجات صناعة الأغذية (14,3%)، ثم المعادن العادية ومصنوعاتها (14,0%)، فمنتجات المملكة النباتية (9,4%)، ثم منتجات الصناعة الكيماوية (9,2%). ومن أبرز البلدان التي صدر إليها لبنان السلع في الشهرين الأولين من العام 2021، نذكر: الإمارات العربية المتحدة التي احتلت المرتبة الأولى وبلغت حصتها 19,0% من إجمالي الصادرات السلعية، تلتها سويسرا (9,0%)، ثم المملكة العربية السعودية (8,0%)، فقطر (5,4%)، ثم مصر (5,0%).

جدول رقم 3- الصادرات السلعية في الشهرين الأولين من السنوات 2018-2021

نسبة التغير، % 2020/2021	2021	2020	2019	2018	
43,2-	384	676	536	531	الصادرات السلعية (مليون دولار)

المصدر: المركز الآلي الجمركي

## الحسابات الخارجية

- في شباط 2021 (آخر المعطيات المتوافرة)، بلغ عجز الميزان التجاري 833 مليون دولار مقابل عجز قدره 732 مليون دولار في الشهر الذي سبق وعجز بقيمة 608 ملايين دولار في شباط 2020. وبلغ عجز الميزان التجاري 1565 مليون دولار في الشهرين الأولين من العام 2021، مقابل عجز قدره 1429 مليون دولار في الفترة ذاتها من العام الذي سبق.

- في أيار 2021، سجّلت الموجودات الخارجية الصافية لدى الجهاز المصرفي والمؤسسات المالية تراجعاً بقيمة 181 مليون دولار، مقابل تراجعها بقيمة 546 مليون دولار في الشهر الذي سبق وبقيمة 888 مليون دولار في أيار 2020. وبذلك تكون هذه الموجودات قد تراجعت بقيمة 1574 مليون دولار في الأشهر الخمسة الأولى من العام 2021 مقابل تراجعها بقيمة 2190 مليون دولار في الفترة ذاتها من العام 2020.

## قطاع البناء

- في أيار 2021، بلغت مساحات البناء المرخص بها لدى نقابتي المهندسين في بيروت والشمال 543 ألف متر مربع (2م) مقابل 1333 ألف م<sup>2</sup> في الشهر الذي سبق و170 ألف م<sup>2</sup> في آذار 2020. وازدادت تراخيص مساحات البناء بنسبة ملحوظة بلغت 327,7% في الأشهر الخمسة الأولى من العام 2021 قياساً على ما كانته في الفترة ذاتها من العام 2020.

جدول رقم 4- تطوّر مساحات البناء المرخص بها في الأشهر الخمسة الأولى من السنوات 2018-2021

نسبة التغير، %	2021	2020	2019	2018	
2020/2021					
327,7+	3434	803	3068	4410	مساحات البناء الإجمالية (ألف م <sup>2</sup> )

المصدر: نقابتا المهندسين في بيروت والشمال

- في أيار 2021، بلغت قيمة الرسوم العقارية المستوفاة عبر مختلف أمانات السجّل العقاري 108,0 مليار ليرة مقابل 131,3 مليار ليرة في الشهر الذي سبقه و71,5 مليارات في أيار 2020. وازدادت هذه الرسوم بنسبة بلغت 57,4% في الأشهر الخمسة الأولى من العام 2021 مقارنة مع الفترة ذاتها من العام 2020.

- على صعيد كمّيات الإسمنت المسلّمة، فقد بلغت بحسب آخر المعطيات المتوافرة 171 ألف طن في نيسان 2021 مقابل 68 ألف طن في الشهر الذي سبقه و123 ألف طن في نيسان 2020. وبذلك تكون هذه الكمّيات قد انخفضت بنسبة 11,4% في الثلث الأول من العام 2021 بالمقارنة مع الفترة ذاتها من العام 2020.

## قطاع النقل الجوي

في أيار 2021، بلغ عدد الرحلات الإجمالية من وإلى مطار رفيق الحريري الدولي 2812 رحلة، وعدد الركاب القادمين 153371 شخصاً وعدد المغادرين 128742 شخصاً والعابرين 4258 شخصاً. وعلى صعيد حركة الشحن عبر المطار في الشهر المذكور، بلغ حجم البضائع المفرغة 2296 طناً مقابل 2691 طناً للبضائع المشحونة.

وتراجع كل من عدد الرحلات بنسبة 2,7%، وحركة القادمين بنسبة 10,9%، وحركة المغادرين بنسبة 13,7%، في حين ارتفعت حركة شحن البضائع عبر المطار بنسبة 38,9%، وذلك في الأشهر الخمسة الأولى من العام 2021 بالمقارنة مع الفترة ذاتها من العام 2020.

#### جدول رقم 5- حركة مطار رفيق الحريري الدولي وحصة الميديل ايست منها في الأشهر الخمسة الأولى من العامين 2020 و2021

التغير، %	2021	2020	
2,7-	11723	12051	حركة الطائرات (عدد)
	33,4	41,2	منها: حصة الميديل ايست، %
10,9-	496275	556966	حركة القادمين (عدد)
	41,8	49,8	منها: حصة الميديل ايست، %
13,7-	536099	620991	حركة المغادرين (عدد)
	43,1	45,9	منها: حصة الميديل ايست، %
47,7+	19817	13419	حركة العابرين (عدد)
38,9+	29819	21468	حركة شحن البضائع (طن)
	12,8	21,7	منها: حصة الميديل ايست، %

المصدر: قسم التطوير والتسويق في مطار بيروت الدولي

#### حركة مرفأ بيروت

في أيار 2021، بلغ عدد البواخر التي دخلت مرفأ بيروت 107 باوخر، وحجم البضائع المفرغة فيه 334032 طناً والمشحونة 66730 طناً، وعدد المستوعبات المفرغة 13645 مستوعباً. وفي الأشهر الخمسة الأولى من العام 2021 وبالمقارنة مع الفترة ذاتها من العام 2020، تراجع عدد البواخر بنسبة 16,4%، فيما ارتفع كل من عدد المستوعبات المفرغة بنسبة 22,1%، وحجم البضائع المفرغة بنسبة 11,6% والبضائع المشحونة بنسبة 3%.

#### بورصة بيروت

في أيار 2021، بلغ عدد الأسهم المتداولة في سوق بيروت 2276392 سهماً بقيمة تداول إجمالية قدرها 34,9 مليون دولار مقابل تداول 1917215 سهماً بقيمة إجمالية قدرها 32,2 مليون دولار في الشهر الذي سبق (6731749 سهماً بقيمة 27,8 مليون دولار في أيار 2020). وانخفضت الرسملة السوقية إلى 9177 مليون دولار مقابل 9413 مليوناً (5978 مليون دولار) في نهاية التواريخ المذكورة على التوالي. وفي أيار 2021، استحوذت شركة سوليدير بسهميها "أ" و"ب" بنسبة 92% من إجمالي قيمة الأسهم المتداولة في بورصة بيروت تلاها القطاع المصرفي بنسبة 7,9% فالقطاع الصناعي بنسبة 0,1%. وعند مقارنة حركة بورصة بيروت في الأشهر الخمسة الأولى من العامين 2020 و2021 يتبين الآتي:

- انخفاض عدد الأسهم المتداولة من 25,8 مليون سهم إلى 15,2 مليون سهم.
- ارتفاع قيمة التداول من 95,1 مليون دولار إلى 132,9 مليون دولار.

## ثانياً- المالية العامة

في كانون الأول 2020، سجّلت المالية العامة عجزاً بسيطاً مقداره 45 مليار ليرة مقابل فائض بمقدار 185 مليار ليرة في الشهر الذي سبق (عجز كبير بقيمة 1387 مليار ليرة في كانون الأول 2019). وتبيّن أرقام المالية العامة (موازنة + خزينة) عند مقارنتها في العامين 2019 و2020 المعطيات التالية:

- انخفاض المبالغ الإجمالية المقبوضة من 16680 مليار ليرة إلى 15342 مليار ليرة، أي بمقدار 1338 مليار ليرة وبنسبة 8,0%. فقد انخفضت كلّ من الإيرادات الضريبية بقيمة 2061 مليار ليرة والإيرادات غير الضريبية بقيمة 144 مليار ليرة، في حين ازدادت مقبوضات الخزينة بقيمة 867 مليار ليرة مع زيادة حسابات الغير الأخرى بقيمة 725 مليار ليرة. أما في ما يخصّ الإيرادات الضريبية، فقد انخفضت كلّ من الإيرادات الناتجة من الضريبة على القيمة المضافة بقيمة 1394 مليار ليرة وإيرادات الجمارك بقيمة 510 مليارات ليرة قابلها ارتفاع الرسوم العقارية بقيمة 575 مليار ليرة والدخل من الضريبة على الفوائد بقيمة 399 مليار ليرة.

- انخفاض المبالغ الإجمالية المدفوعة من 25477 مليار ليرة إلى 19425 ملياراً، أي بقيمة 6052 مليار ليرة وبنسبة 23,8%. ونتج ذلك من انخفاض خدمة الدين العام بقيمة 5260 مليار ليرة (من 8366 مليار ليرة في العام 2019 إلى 3106 مليارات ليرة في العام 2020)، وذلك بعد إعلان الحكومة اللبنانية عن توقّف تسديد سندات اليوروبندز (أساس وقسيمة) في آذار 2020 وانخفاض معدلات الفائدة على الدين بالليرة، كما انخفضت النفقات الأولية، أي من خارج خدمة الدين بقيمة 792 مليار ليرة (إلى 16319 مليار ليرة في العام 2020 مقابل 17111 مليار ليرة في العام 2019)، وقد تراجعت التحويلات إلى مؤسسة كهرباء لبنان بقيمة 875 مليار ليرة والنفقات على حساب موازنات سابقة بقيمة 451 مليار ليرة، فيما ارتفعت مدفوعات الخزينة بقيمة 374 مليار ليرة.

- وبذلك، يكون العجز العام قد انخفض من 8797 مليار ليرة في العام 2019 إلى 4083 ملياراً ليرة في العام 2020، فيما انخفضت نسبته من 34,5% من مجموع المدفوعات إلى 21,0% في العامين المذكورين على التوالي.

- وحقق الرصيد الأولي عجزاً بمقدار 977 مليار ليرة في العام 2020 مقابل عجز مقداره 431 مليار ليرة في العام 2019.

ويتبيّن من الجدول أدناه أن خدمة الدين انخفضت بشكل ملحوظ قياساً على كلّ من المقبوضات الإجمالية والمدفوعات الإجمالية عند مقارنتها في العامين 2019 و2020.

جدول رقم 4- تطور بعض النسب المنوية المتعلقة بخدمة الدين العام

2020	2019	
16,0	32,8	خدمة الدين العام/المدفوعات الإجمالية
20,2	50,2	خدمة الدين العام/المقبوضات الإجمالية

مصدر المعلومات: وزارة المالية

## سندات الخزينة اللبنانية بالليرة اللبنانية

في نهاية أيار 2021، ارتفعت القيمة الاسمية للمحفظة الإجمالية لسندات الخزينة بالليرة (فئات 3 أشهر، 6 أشهر، 12 شهراً، 24 شهراً، 36 شهراً، 60 شهراً، 84 شهراً، 96 شهراً، 120 شهراً، 144 شهراً و180 شهراً) إلى 90314 مليار ليرة مقابل 90024 مليار ليرة في نهاية الشهر الذي سبق و88141 مليار ليرة في نهاية كانون الأول 2020. وبذلك، تكون هذه المحفظة قد ارتفعت بقيمة 2173 مليار ليرة في الأشهر الخمسة الأولى من العام 2021. وأصدرت وزارة المالية في أيار 2021 سندات من فئة 7 سنوات بقيمة 133 مليار ليرة وسندات من فئة 10 سنوات بقيمة 262 ملياراً بالإضافة إلى السندات من الفئات الأخرى.

جدول رقم 5- توزع سندات الخزينة بالليرة على جميع الفئات (نهاية الفترة- بالنسبة المنوية)

المجموع	180 شهراً	144 شهراً	120 شهراً	96 شهراً	84 شهراً	60 شهراً	36 شهراً	24 شهراً	12 شهراً	6 أشهر	3 أشهر	
ك 2020	100,00	1,61	3,49	37,86	0,08	21,26	24,54	7,62	2,17	1,18	0,16	0,04
نيسان 2021	100,00	1,57	3,42	37,62	0,07	21,86	24,72	7,54	1,87	1,13	0,12	0,08
أيار 2021	100,00	1,57	3,41	37,79	0,01	21,93	24,70	7,19	1,87	1,35	0,12	0,08

المصدر: بيانات مصرف لبنان

لم يظهر توزع حصص فئات سندات الخزينة بالليرة تغييراً يُذكر في نهاية أيار 2021 قياساً على نهاية الشهر الذي سبق، وبلغت حصة فئة العشر سنوات 37,8% وحصة فئة الخمس سنوات 24,7% وحصة فئة السبع سنوات 21,9% لتشكل حصص الفئات الأخرى مجتمعة 15,6%.

وارتفعت القيمة الفعلية للمحفظة الإجمالية لسندات الخزينة اللبنانية بالليرة في شهر آذار 2021 بقيمة 306 مليارات ليرة، إذ بلغت 90986 مليار ليرة مقابل 90680 مليار ليرة في نهاية الشهر الذي سبق (89424 مليار ليرة في نهاية كانون الأول 2020). وتوزعت على المكتتبين كالاتي:

جدول رقم 6- توزع سندات الخزينة بالليرة على المكتتبين (القيمة الفعلية- نهاية الفترة، مليار ليرة لبنانية)

آذار 2021	شباط 2021	ك 2020	
22902	22888	22819	المصارف
%25,2	%25,2	%25,5	الحصة من المجموع
56445	56033	55079	مصرف لبنان
%62,0	%61,8	%61,6	الحصة من المجموع
447	436	457	المؤسسات المالية
%0,5	%0,5	%0,5	الحصة من المجموع
10524	10640	10393	المؤسسات العامة
%11,6	%11,7	%11,6	الحصة من المجموع
668	683	676	الجمهور
%0,7	%0,8	%0,8	الحصة من المجموع
<b>90986</b>	<b>90680</b>	<b>89424</b>	<b>المجموع</b>

المصدر: مصرف لبنان

لم يظهر توزّع حصص المكتتبين في المحفظة الإجمالية لسندات الخزينة بالليرة تغييراً يُذكر بين نهاية شباط ونهاية آذار 2021 حيث بلغت حصة المصارف 25,2% مقابل 62% لمصرف لبنان و12,8% للقطاع غير المصرفي.

### سندات الخزينة اللبنانية بالعملة الأجنبية

في نهاية آذار 2021، بلغت محفظة سندات الخزينة اللبنانية المُصدرة بالعملة الأجنبية Eurobonds (قيمة الاكتتابات الإسمية زائد الفوائد المتراكمة زائد المتأخرات) ما يوازي 34588 مليون دولار مقابل 34379 مليون دولار في نهاية الشهر الذي سبق (33966 مليون دولار في نهاية كانون الأول 2020). وفي نهاية آذار 2021، بلغت محفظة المصارف التجارية من إجمالي محفظة سندات اليوروبونديز 8442 مليون دولار (أي ما نسبته 24,4% من مجموع المحفظة) مقابل 9462 مليون دولار (أي ما نسبته 27,5% من المجموع) (9391 مليون دولار، أي ما نسبته 27,6% من المجموع في نهاية كانون الأول 2020).

### الدين العام

في نهاية آذار 2021، بلغ الدين العام الإجمالي 146624 مليار ليرة (أي ما يعادل 97,3 مليار دولار على أساس سعر الصرف الرسمي 1507,5 ليرة للدولار) مقابل 145996 مليار ليرة في نهاية الشهر الذي سبق و144108 مليارات ليرة في نهاية العام 2020. وبذلك، يكون الدين العام الإجمالي قد ارتفع بقيمة 2516 مليار ليرة في الفصل الأول من العام 2021 (زيادة بقيمة 1407 مليارات ليرة في الفصل ذاته من العام 2020) نتج من ارتفاع كلّ من الدين بالليرة اللبنانية بقيمة 1565 مليار ليرة والدين المحرّر بالعملة الأجنبية بما يوازي 951 مليارات ليرة (ما يوازي 631 ملايين دولار).

وبلغ الدين العام الصافي، المحتسب بعد تنزيل ودائع القطاع العام لدى الجهاز المصرفي، 130784 مليار ليرة في نهاية آذار 2021، مسجلاً ارتفاعاً نسبته 1,4% قياساً على نهاية العام 2020 (+2,6% في الفصل الأول من العام 2020).

وفي نهاية آذار 2021، بلغت قيمة الدين العام المحرّر بالليرة اللبنانية 91327 مليار ليرة، مشكّلةً حوالي 62,3% من إجمالي الدين العام مقابل ما يعادل 55297 مليار ليرة للدين المحرّر بالعملة الأجنبية، أي ما نسبته 37,7% من الدين العام الإجمالي.

في ما يخص تمويل الدين العام المحرّر بالليرة اللبنانية، تغيرت قليلاً حصص المكتتبين بين نهاية شباط ونهاية آذار 2021 بحيث بلغت: 25,4% للمصارف مقابل 61,8% لمصرف لبنان و12,8% للقطاع غير المصرفي.

جدول رقم 7- مصادر تمويل الدين المحرّر بالليرة اللبنانية  
نهاية الفترة- بالنسبة السنوية

أذار 2021	شباط 2021	ك 2020	
25,4	25,5	25,8	المصارف في لبنان
61,8	61,6	61,4	مصرف لبنان
12,8	12,9	12,8	القطاع غير المصرفي
<b>100,0</b>	<b>100,0</b>	<b>100,0</b>	<b>المجموع</b>

المصدر: مصرف لبنان

وفي ما يخص تمويل الدين المحرّر بالعملات الأجنبية، جاء توزّع حصص المكتتبين كالاتي:

جدول رقم 8- مصادر تمويل الدين المحرّر بالعملات الأجنبية  
نهاية الفترة- بالنسبة السنوية

أذار 2021	شباط 2021	ك 2020	
1,6	1,6	1,6	الحكومات
4,0	4,0	4,1	المؤسسات المتعددة الأطراف
94,3	94,3	94,2	سندات يوروبونذ
0,1	0,1	0,1	سندات خاصة للاستثمارات + مصادر أخرى خاصة
<b>100,0</b>	<b>100,0</b>	<b>100,0</b>	<b>المجموع</b>

المصدر: مصرف لبنان

ثالثاً: القطاع المصرفي

ابتداءً من كانون الأول 2019، ووفقاً لمبدأ المقاصة (offsetting) الوارد في المعيار المحاسبي الدولي IAS 32 "الأدوات المالية: العرض" والإفصاح عن المقاصة بين الأصول المالية والخصوم المالية في المعيار الدولي للتقارير المالية IFRS 7، تم إجراء مقاصة بين التسهيلات التي حصلت عليها المصارف من مصرف لبنان بالليرة اللبنانية والودائع المقابلة المنشأة بالتزام لدى المركزي بالليرة اللبنانية والتي تحمل تاريخ الإستحقاق ذاته. وبالتالي، لا بدّ من الإشارة إلى أنّ بعض بنود الميزانية المجمّعة للمصارف التجارية: 1- إجمالي الموجودات/المطلوبات، 2- ودائع المصارف لدى مصرف لبنان، و3- المطلوبات غير المصنّفة، باتت تُنشر على هذا الأساس ولم يعد ممكناً مقارنة تطورها على نحو دقيق في انتظار معطيات تمكّنا من إجراء هذا الأمر.

الموجودات/المطلوبات

في نهاية أيار 2020، تراجمت الموجودات/المطلوبات الإجمالية والمجمّعة للمصارف التجارية العاملة في لبنان إلى ما يعادل 276406 مليارات ليرة (ما يوازي 183,4 مليار دولار)، مقابل 278176 مليار ليرة في نهاية الشهر الذي سبقه و283474 مليار ليرة في نهاية العام 2020 (307293 مليار ليرة في نهاية أيار 2020)، لتكون قد تراجمت بنسبة 2,5% في الأشهر الخمسة الأولى من العام 2021 مقابل تراجعها بنسبة 6,0% في الفترة ذاتها من العام 2020.

الودائع الإجمالية في المصارف التجارية

في نهاية أيار 2021، تراجمت الودائع الإجمالية لدى المصارف التجارية، والتي تضمّ ودائع القطاع الخاص المقيم وغير المقيم، إضافةً إلى ودائع القطاع العام، إلى ما يعادل 212093 مليار ليرة (ما يوازي 140,7 مليار دولار)، وشكّلت

76,7% من إجمالي المطلوبات، مقابل 213842 مليار ليرة في نهاية الشهر الذي سبقه و218017 مليار ليرة في نهاية العام 2020 (227860 مليار ليرة في نهاية أيار 2020). وانخفضت الودائع الإجمالية بنسبة 2,7% في الأشهر الخمسة الأولى من العام 2021، مقابل انخفاضها بنسبة 7,7% في الفترة ذاتها من العام 2020. وبلغ معدّل دورة ودائع القطاع الخاص المقيم وغير المقيم 80,50% في نهاية أيار 2021، مقابل 80,43% في نهاية الشهر الذي سبقه و80,37% في نهاية العام 2020 (79,57% في نهاية أيار 2020).

- في نهاية أيار 2021، تراجعت الودائع الإجمالية للقطاع الخاص المقيم لدى المصارف التجارية إلى ما يعادل 163418 مليار ليرة وشكّلت 59,1% من إجمالي المطلوبات، مقابل 164609 مليارات ليرة في نهاية الشهر الذي سبقه و168519 مليار ليرة في نهاية العام 2020 (176714 ملياراً في نهاية أيار 2020). وتراجعت هذه الودائع بنسبة 3,0% في الأشهر الخمسة الأولى من العام 2021، مقابل تراجعها بنسبة 7,3% في الفترة ذاتها من العام 2020. وفي التفصيل، تراجعت ودائع المقيمين بالليرة بنسبة 3,6% في الأشهر الخمسة الأولى من العام 2021، كما انخفضت ودائع المقيمين بالعملة الأجنبية بنسبة 2,9%، وبلغ معدّل دورة ودائع القطاع الخاص المقيم 77,72% في نهاية أيار 2021، مقابل 77,64% في نهاية الشهر الذي سبقه و77,58% في نهاية العام 2020 (76,54% في نهاية أيار 2020).

وفي نهاية أيار 2021، تراجعت ودائع القطاع الخاص غير المقيم لدى المصارف التجارية إلى ما يوازي 26702 مليون دولار مقابل 26827 مليون دولار في نهاية الشهر الذي سبقه و27352 مليون دولار في نهاية العام 2020 (29074 مليون دولار في نهاية أيار 2020). وتراجعت هذه الودائع بنسبة 2,4% في الأشهر الخمسة الأولى من العام 2021 مقابل تراجعها بنسبة 10,4% في الفترة ذاتها من العام 2020.

#### ودائع القطاع المالي غير المقيم

في نهاية أيار 2021، تراجعت ودائع القطاع المالي غير المقيم لدى المصارف التجارية العاملة في لبنان إلى حوالي 5273 مليون دولار مقابل 5381 مليون دولار في نهاية الشهر الذي سبقه و6583 مليون دولار في نهاية العام 2020 (7817 مليون دولار في نهاية أيار 2020).

#### الأموال الخاصة للمصارف التجارية

في نهاية أيار 2021، بلغت الأموال الخاصة للمصارف التجارية ما يعادل 25580 مليار ليرة (ما يوازي 17,0 مليار دولار) مقابل 25589 مليار ليرة في نهاية الشهر الذي سبقه و30045 مليار ليرة في نهاية العام 2020 (30559 مليار ليرة في نهاية أيار 2020).

#### الموجودات

##### ودائع المصارف التجارية لدى مصرف لبنان

في نهاية أيار 2021، تراجعت ودائع المصارف التجارية لدى مصرف لبنان إلى ما يوازي 164723 مليار ليرة، مقابل 165376 مليار ليرة في نهاية الشهر الذي سبقه و166477 مليار ليرة في نهاية العام 2020 (174458 مليار ليرة في

نهاية أيار 2020). وتراجعت بنسبة 1,1% في الأشهر الخمسة الأولى من العام 2021 مقابل تراجعها بنسبة 1,7% في الفترة ذاتها من العام 2020.

### التسليفات الممنوحة للقطاع الخاص المقيم

في نهاية أيار 2021، تراجعت التسليفات الممنوحة من المصارف التجارية للقطاع الخاص المقيم إلى ما يوازي 43483 مليار ليرة أو ما يعادل 28844 مليون دولار، مقابل 29401 مليون دولار في نهاية الشهر الذي سبقه و32032 مليون دولار في نهاية العام 2020 (37679 مليون دولار في نهاية أيار 2020). وبذلك، تكون هذه التسليفات قد انخفضت بنسبة 10,0% في الأشهر الخمسة الأولى من العام 2021، مقابل انخفاضها بنسبة 14,7% في الفترة ذاتها من العام 2020. مع الإشارة إلى أنّ هذه التسليفات لا تتضمن الأوراق المالية التي تملكها المصارف التجارية على القطاع الخاص المقيم.

### التسليفات المصرفية للقطاع العام

في نهاية أيار 2021، تراجعت التسليفات الممنوحة من المصارف التجارية للقطاع العام إلى ما يعادل 29686 مليار ليرة، مقابل 30467 مليار ليرة في نهاية الشهر الذي سبقه و31745 مليار ليرة في نهاية العام 2020 (37252 مليار ليرة في نهاية أيار 2020). وتراجعت هذه التسليفات بنسبة 6,5% في الأشهر الخمسة الأولى من العام 2021، مقابل انخفاضها بنسبة 13,8% في الفترة ذاتها من العام 2020.

وفي التفصيل، تراجعت التسليفات المصرفية للقطاع العام بالليرة بمقدار 318 مليار ليرة في الأشهر الخمسة الأولى من العام 2021 لتبلغ 17270 مليار ليرة في نهاية أيار 2021، كما تراجعت التسليفات للقطاع العام بالعملة الأجنبية بقيمة توازي 1742 مليار ليرة لتبلغ ما يعادل 12416 مليار ليرة.

### الموجودات الخارجية

في نهاية أيار 2020، بلغت الموجودات الخارجية للمصارف التجارية 13439 مليون دولار مقابل 13320 مليون دولار في نهاية الشهر الذي سبقه و14023 مليون دولار في نهاية العام 2020 (15014 مليون دولار في نهاية أيار 2020). وتراجعت هذه الموجودات بنسبة 4,2% في الأشهر الخمسة الأولى من العام 2021، مقابل تراجعها بنسبة 14,7% في الفترة ذاتها من العام 2020.

### رابعاً- الوضع النقدي

#### الكتلة النقدية

في نهاية أيار 2021، بلغت الكتلة النقدية بمفهومها الواسع (م3) بالليرة وبالعملة الأجنبية، ما يوازي 202745 مليار ليرة، مقابل 202511 مليار ليرة في نهاية الشهر الذي سبقه و200052 مليار ليرة في نهاية العام 2020 (195473 مليار ليرة في نهاية أيار 2020). وبذلك، تكون الكتلة النقدية الإجمالية (م3) قد ازدادت بنسبة 1,3% في الأشهر الخمسة الأولى من العام 2021، مقابل تراجعها بنسبة 3,6% في الفترة ذاتها من العام 2020. من جهة أخرى، بلغ معدّل دولرة الكتلة النقدية (م3) أي ((م3-م2)/م3) 63,35% في نهاية أيار 2021 مقابل 63,83% في نهاية الشهر

الذي سبقه و66,25% في نهاية العام 2020 (70,09% في نهاية أيار 2020). وتأتى ارتفاع الكتلة النقدية الإجمالية (م3) والبالغ 2693 مليار ليرة في الأشهر الخمسة الأولى من العام 2021 من:

- تراجع القيمة الإجمالية للموجودات الخارجية الصافية لدى الجهاز المصرفي (أي المصارف والمصرف المركزي) بما يوازي 1985 مليار ليرة (ما يعادل 1317 مليون دولار). ونتج ذلك عن تراجع الموجودات الخارجية الصافية (غير الذهب) بما يوازي 2367 مليار ليرة (ما يعادل 1570 مليون دولار)، مقابل ارتفاع الموجودات من الذهب بمقدار 382 مليار ليرة (253 مليون دولار) نتيجة ارتفاع سعر أونصة الذهب عالمياً.
- انخفاض صافي ديون الجهاز المصرفي على القطاع العام بقيمة 2644 مليار ليرة.
- ارتفاع فروقات القطع المسجلة "سلباً" بقيمة 1385 مليار ليرة.
- تراجع التسليفات الإجمالية الممنوحة من الجهاز المصرفي للقطاع الخاص المقيم بحوالي 4904 مليارات ليرة، نتيجة تراجع كلّ من التسليفات بالعملة الأجنبية بما يعادل 3174 مليار ليرة (حوالي 2105 ملايين دولار)، والتسليفات بالليرة بما مقداره 1730 مليار ليرة.
- ارتفاع البنود الأخرى الصافية بقيمة 13612 مليار ليرة.

وفي الأشهر الخمسة الأولى من العام 2021، ارتفعت الكتلة النقدية بالليرة بمفهومها الضيق (م1) بنسبة 24,5%، في حين ازدادت الكتلة النقدية بالليرة بمفهومها الواسع (م2) بنسبة 10,1%.

م1 (M1) تشمل النقد في التداول بالليرة وودائع القطاع الخاص المقيم تحت الطلب بالليرة في الجهاز المصرفي.

م2 (M2) تشمل م1 وودائع القطاع الخاص المقيم الأخرى بالليرة اللبنانية لدى الجهاز المصرفي.

م3 (M3) تشمل م2 وودائع القطاع الخاص المقيم بالعملة الأجنبية لدى الجهاز المصرفي إضافة إلى سندات الدين التي تُصدرها المصارف في الأسواق الخارجية.

## معدلات الفوائد

### معدلات الفائدة على سندات الخزينة بالليرة اللبنانية

في نهاية أيار 2021، بقيت الفائدة المثقلة على المحفظة الإجمالية لسندات الخزينة بالليرة اللبنانية مستقرة على 6,49% شأنها في نهاية الشهر الذي سبق (6,52% في نهاية كانون الأول 2020). وبلغ متوسط عمر المحفظة 1605 يوماً (4,4 سنوات) مقابل 1621 يوماً (4,5 سنوات) و1693 يوماً (4,65 سنوات) في نهاية التواريخ المذكورة على التوالي. على صعيد آخر، استقرت معدلات الفائدة الفعلية في شهر أيار 2021 على فئات السندات بالليرة المُصدرة، وجاءت على النحو التالي: 3,50% لفئة الثلاثة أشهر، 4,00% لفئة الستة أشهر، 4,50% لفئة السنة، 5,00% لفئة السنتين، 5,50% لفئة الثلاث سنوات، 6,00% لفئة الخمس سنوات، 6,50% لفئة السبع سنوات و7,00% لفئة العشر سنوات.

## معدلات الفائدة على سندات الخزينة بالعملة الأجنبية (Eurobonds)

في نهاية شباط 2020 (آخر المعطيات قبل إعلان الحكومة عن توقّفها عن دفع جميع سندات اليوروبندز)، بلغ معدل الفائدة المثقّلة على المحفظة الإجمالية لسندات الخزينة بالعملة الأجنبية (Eurobonds) 7,38% وبلغ متوسط عمر المحفظة 7,84 سنوات.

### الفوائد المصرفية على الليرة

في أيار 2021، انخفض متوسط الفائدة المثقّلة على الودائع الجديدة أو المجدّدة بالليرة اللبنانية إلى 1,85% مقابل 2,01% (بعد المراجعة) في الشهر الذي سبق (4,63% في أيار 2020)، كما انخفض متوسط الفائدة المثقّلة على التسليفات الجديدة أو المجدّدة بالليرة إلى 7,86% مقابل 8,00% (8,45%) في الأشهر الثلاثة المذكورة على التوالي.

وفي أيار 2021، بلغ متوسط الفائدة المثقّلة بين المصارف بالليرة (Interbank Rate) 3%، مع حجم عمليات ضئيل جداً عبر شركة لبنان المالية بعد أن انعدمت العمليات عبر الشركة المذكورة في الشهر الذي سبق، (3,38% في أيار 2020).

ويعرض الجدول أدناه تطور الفائدة على الليرة في عدد من الأشهر:

جدول رقم 9- تطور الفائدة على الليرة، بالنسبة السنوية (%)

أيار 2021	نيسان 2021	أيار 2020	
1,85	2,01	4,63	متوسط المعدلات الدائنة على الودائع الجديدة أو المجدّدة
7,86	8,00	8,45	متوسط المعدلات المدينة على التسليفات الجديدة أو المجدّدة
3,00	-	3,38	المتوسط المثقّل للفائدة بين المصارف

المصدر: مصرف لبنان

### الفوائد المصرفية على الدولار

في أيار 2021، استمرّ المتوسط المثقّل للفائدة على الودائع الجديدة أو المجدّدة بالدولار لدى المصارف في لبنان في الانخفاض ليبلغ 0,42% مقابل 0,49% في الشهر الذي سبق (1,99% في أيار 2020)، وانخفض المتوسط المثقّل للفائدة على التسليفات الجديدة أو المجدّدة بالدولار إلى 6,61% مقابل 6,88% (7,90%) في التواريخ الثلاثة المذكورة على التوالي.

وفي أيار 2021، انخفض متوسط معدل الليبور على الدولار الأميركي لثلاثة أشهر إلى 0,15% مقابل 0,19% في الشهر الذي سبق (0,40% في أيار 2020).

ويعرض الجدول أدناه تطور الفائدة المصرفية على الدولار في لبنان في عدد من الأشهر:

### جدول رقم 10- تطوّر الفائدة على الدولار، بالنسبة المنوية (%)

أيار 2021	نيسان 2021	أيار 2020	
0,42	0,49	1,99	متوسط المعدلات الدائنة على الودائع الجديدة أو المجدّدة
6,61	6,88	7,90	متوسط المعدلات المدينة على التسليفات الجديدة أو المجدّدة
0,15	0,19	0,40	متوسط معدل ليور ثلاثة أشهر

المصدر: مصرف لبنان

### سوق القطع

في أيار 2021، بقي متوسط سعر صرف الدولار الأميركي الرسمي 1507,5 ليرات مع هامش تسعيرة 1501 ليرة للشراء و1514 ليرة للمبيع. فيما بلغ سعر الصرف 3900 ليرة عند شركات تحويل الأموال، وعند سحب المودعين ودائع بالدولار من أجهزة الصراف الآلي بالليرة اللبنانية، وفتح الدولار بسعر 12400 ليرة في السوق الموازية في مطلع الشهر وأقل على سعر 12750 ليرة، علماً أنه تجاوز بقليل سقف 13 ألف ليرة في بعض الأيام. يُذكر أن عدد أيام العمل في سوق القطع بلغ 17 يوماً في الشهر الخامس من العام 2021. على صعيد آخر، بلغت موجودات مصرف لبنان بالعملة الأجنبية 21112 مليون دولار في نهاية أيار 2021 مقابل 21652 مليون في نهاية الشهر الذي سبق و24099 مليون دولار في نهاية كانون الأول 2020. وعليه، تكون هذه الموجودات قد انخفضت بمقدار 2987 مليون دولار في الأشهر الخمسة الأولى من العام 2021 مقابل انخفاضها بقيمة 3755 مليون دولار في الفترة ذاتها من العام 2020.

### مؤشر أسعار الاستهلاك

في أيار 2021، وبحسب مؤسسة البحوث والاستشارات، ارتفع مؤشر الأسعار لمدينة بيروت وضواحيها بنسبة 6,36% قياساً على الشهر الذي سبق وبنسبة 49,29% قياساً على كانون الأول 2020. وارتفع متوسط هذا المؤشر في الأشهر الاثني عشر المنتهية في أيار 2021 بنسبة 116,15% قياساً على متوسطه في الأشهر الاثني عشر المنتهية في أيار 2020.

أما مؤشر الأسعار في لبنان الذي تنشره إدارة الإحصاء المركزي، فقد ارتفع بنسبة 6,06% في شهر أيار 2021 قياساً على الشهر الذي سبق وبنسبة 33,17% قياساً على كانون الأول 2020. وتظهر مقارنة متوسط هذا المؤشر في الأشهر الاثني عشر المنتهية في أيار 2021 ارتفاعاً بنسبة 130,88% قياساً على فترة الإثني عشر شهراً المنتهية في أيار 2020.

